

العقد الاجتماعي حق كل فرد عربي

الجنون في عالمنا العربي، انحطاط أعادنا إلى القرون الوسطى وسط هذا الجنون العربي.

هل يسمح اليوم الحاكم العربي بالعقد الاجتماعي. هل يسمح اليوم بالتعاقد مع الشعوب العربية، هل يسمح هذا الحاكم المتعالي على شعبه بالعقد الاجتماعي؟ أبدأ. لذلك غاب العقد الاجتماعي في عالمنا العربي. وهذا يذكرنا بذلك الناشر الكويتي، عندما جاء كاسترو كان يقول كنت أقاتل والعقد الاجتماعي في جيبي. هكذا من يصنعون الأوطان هكذا هم الأبطال في العالم، يقاتل من أجل الشعب، لا من أجل كرسي أو سلطة أو من أجل المال.

ننظر اليوم إلى ما يحدث في البحرين، سجون وتعذيب. عندما تكون السلطة هي الحاكم هي القوة والقضاء بيد السلطة وكل شيء بيد السلطة، وهذه الحالة تعمم في كل العالم العربي، في هذه الحالة من الضامن لحقوق الإنسان من الضامن لهؤلاء المساكين. بعد هذه الطفرة التكنولوجية بكل أنواعها وهذا الانفتاح الكوني، ولكننا نجد أن بعض البلدان العربية التي تتبجح بالحرية، تمنع فايسبوك وتويتر وتمنع أي وسيلة من وسائل التواصل. نصبوا أنفسهم شرطياً على كل عقل عربي. يحاسب الإنسان العربي على تغريدة كتبها ليعبر عن وجهة نظره، يزج به في السجون خمس سنوات، أين العدالة؟ لو كان هناك عقد اجتماعي حقيقي لما ثارت الشعوب العربية، ست سنوات من عمر الأمة العربية والإسلامية والأمة العربية تنزف.

لماذا العقد الاجتماعي لم ينتشر في العالم العربي، لأن العالم العربي مع الأسف لم يستفد من تجربة الإسلام. الإسلام جاء كثورة إنسانية جميلة، ثورة حقيقية، ليحارب العنصرية والبداوة والطائفية والعشائرية. جاء الإسلام ليحمي الإنسان عموم الإنسان من الاستبداد والتسلط من الجبروت من الديكتاتورية، يحميه من الأنا يحميه من نفسه. ولكن للأسف في عالمنا العربي لم نستفد أبداً من هذه المدرسة القرآنية المحمدية الإسلامية الصافية الجميلة. وتشبثنا بالجاهلية وتمسكنا بالعشائرية والقبيلة، حتى المذاهب اليوم في عالمنا الإسلامي يتم استغلالها بطريقة إعرابية بدوية بكل المذاهب الإسلامية، هذه العنصرية المذهبية ما هي إلا شيء من العنصرية البدوية العشائرية. حولنا المذهب إلى عشيرة، المذهب يفكر عني بالمذهب أكون دكتاتوراً، بالمذهب أستبد بالآخر بالمذهب أكفر الآخر بالمذهب أقتل الآخر بالمذهب أشتم الآخر بالمذهب أنسف الآخر، بالمذهب ألغي الآخر. هذه العقول التي تربت على العنصرية وعلى العشائرية وعلى كل أنواع التوحش تفتك الإنسان العربي وتمزق الإنسان العربي. هذا ما فعلوه بالشعب السوري وبالشعب العراقي، كما صنعوا بالشعب الليبي واليمن.

شوا الحرب على اليمن بحجة أننا نحارب إيران في اليمن، ولم ينظروا أبداً إلى المسيرات المليونية من العرب الأقحاح، بل يأتيك متبجح ليقول هؤلاء مجوس. كيف نطالب اليوم بالعقد الاجتماعي، ولدينا إرث يحتم على صدور الأمة العربية وعلى العقل العربي يفتك في العقل العربي ويخدر هذا العقل.

نطالب بالعقد الاجتماعي إذا تخلصنا من كل هذا العبث، من هذا الإرث، من الطريقة القديمة التي كنا نفكر فيها. نريد أن نحيا بسلام أن نحقق عدالة القرآن، العقد الاجتماعي الأول في كتاب الله، العدل والمساواة وحقوق الإنسان في كتاب الله. العقد الاجتماعي هو حق كل فرد عربي الذي تقع عليه مسؤولية التمسك بالديموقراطية وبالحرية وبالعقد الاجتماعي بينه وبين السلطان والحاكم. كي لا نعيد هذه الفوضى التي جاء بها الربيع الصهيوني لأمتنا العربية والإسلامية.

* كاتب كويتي

عبد العزيز بدر القطان *

تغيب عن العقل العربي مسميات وعبارات في غاية الأهمية ألا وهي، التخطيط وتحديد الأهداف والاستراتيجية، ونتيجة لذلك يتخبط العالم العربي منذ ست سنوات في فوضى عارمة. الكل ينشد العدالة وينشد حياة سوية كريمة، كلنا يتمنى أن يكون بلدنا أفضل البلدان، الكل يتمنى رفعة الأمة العربية والإسلامية. ولكن لا أحد يتساءل كيف السبيل إلى تعديل هذا الاعوجاج في الأمة العربية وفي العالم الإسلامي. إن السبيل إلى تعديل هذا الاعوجاج يتحقق عندما تكون هناك رؤية واضحة واستراتيجية وتحديد للأهداف.

ست سنوات والأمة العربية تتخبط في الصراعات. نستمع إلى صوت المعارضة، ولكن ماذا تريد هذه المعارضة من السلطة؟ ماذا تريد السلطة؟ ماذا يريد المواطن؟ ماذا يريد الإنسان العربي؟

لنأخذ مشهد سوريا، وتصريحات المعارضة التي تدعو إلى الإصلاح، ربما تكون محقة في بعض الجوانب لكن ما هي خطتها ما هي استراتيجيتها، أين الأهداف؟ كيف أكون معارضة وأنا أساهم في إفساد البلاد، أدخل الإرهابيين وأدمر بلدي وأقتل شعبي وأشرد هذا الشعب. إذا لا استراتيجية ولا أهداف، سوى الاستراتيجية الصهيونية - أميركية التي حضرت في المشهد السوري، وأيضاً في ليبيا وفي العراق وفي كل مكان.

إن الشعارات يجب أن لا تكون على حساب تدمير الأمة العربية وتدمير العالم الإسلامي. كل مشاكلنا في العالم العربي بسبب غياب العقد الاجتماعي. هذا العقد الاجتماعي الذي نظر له الكثير من الفلاسفة الفرنسيين قبل أن يثوروا بعد أن تجبرت الكنيسة وتحالفت مع السلطة فأنتجت استبداداً سياسياً واستغلت الدين. ومن ثم بدأ البطش بالشعب وضاعت حقوق الشعوب. فكروا الفلاسفة وجاءوا بهذه النظرية، وإلى اليوم في عالمنا العربي نقراً هذه النظرية ونكرها دون أن نقدم حلولاً ورؤية واستراتيجية.

العقد الاجتماعي باختصار هو اتفاق بين السلطة والشعب، وهذا ما ينقص العالم العربي وما ينقص الأمة العربية. العقد الاجتماعي هو تداول السلطة، ضمن حقوق كفرد في المجتمع، أحاسب الحاكم الذي أوصلته أنا إلى السلطة، أحاسبه على كل شيء: على تبيد الأموال، على حقوقي، أحاسبه عندما تكتم الأفواه، أحاسبه على كل شاردة وواردة. ولكن أين العقد الاجتماعي في عالمنا العربي، غاب العقد الاجتماعي وحلت الفوضى لسبب واحد وهو غياب العدالة. وهذه مشكلة الأمة العربية، ننظر ونشخص الحالات دون أن نقدم حلولاً. الحلول عندما تكون هناك استراتيجية واضحة. نحن مع أي إنسان ينادي بالإصلاح، مع أي إنسان ينادي برفعة الوطن.

نقول لا لسجناء الرأي، نعم للعقد الاجتماعي بيننا وبين الأنظمة، بيننا وبين كل حاكم وكل ملك وكل أمير وكل رئيس، العقد الاجتماعي أمر ملح بعد هذه الفوضى في الربيع العربي. الربيع العربي كان ربيعاً مجنوناً دمر كل شيء.

أين الاستراتيجية وأين الأهداف وأين من ينظر لصالح العباد والبلاد، أين من كان يقود الأمة إلى الخير إلى بر الأمان، أين قنوات الحوار مع السلطة؟ كن معارضاً وطالب بالحوار مع السلطة، طالب بالديموقراطية طالب بالإصلاح، لكن ما حدث اليوم جنون، وتم تدمير الأمة العربية على أساس هذه الغريزة، غريزة العصبية غريزة العشائرية القبلية التي حضرت في الربيع العربي ودمرنا بلداننا واستحضرنا موروثنا القديم واستحضرنا هذه اللعنات وهذه الأحقاد الطائفية. من يشاهد فقط الفيديوها، سواء في عمليات الإعدام أو في القتل أو في الكلمات ويستمتع إلى الشعارات المحترزة الطائفية وهذه الكلمات القديمة من القرن الأول إلى اليوم، يدرك حجم هذا

تبدو جاهلة عن تقدم البحث الطبي في إيران (بالرغم من الحصار والعقوبات) وفي تركيا. وقد ربطت بعض دول المنطقة مستشفياتها مع المستشفيات الأكاديمية المعروفة في الغرب (مثل مستشفى الملك حسين في الأردن مع «مايو كلينيك»، أو كلية الطب في جامعة كورنيل مع دولة قطر).

يستحق تلاميذ وطلاب الجامعة إدارة أفضل بكثير. والخلل الرئيس يكمن في كيفية إدارة الجامعة، خصوصاً من قبل مجلس الأمناء في نيويورك الذي يدير الجامعة عن بعد ومن دون معايير أو شفافية. يتم اختيار رئيس الجامعة ووكيلها الأكاديمي من دون إشراك الهيئة التعليمية في القرارات. حتى اختبار الحائزين على شهادات الدكتوراه الفخرية، لا تتشارك فيه الجامعة في بيروت. القرارات تأتي جاهزة ومعلبة من نيويورك (ومجلس الأمناء كان يريد منح زلمي خليلزاد، سفير الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان، الدكتوراه الفخرية قبل سنوات، لولا اعتراض البعض في بيروت في إدارة الجامعة ضد الاختيار).

ولا يمكن للجامعة أن تغيّر من واقعها وحقيقتها من خلال برنامج تلفزيوني يفترق للمعايير المهنية الجامعة في ترويجها الذاتي تلجأ إلى خدعة «الحلم الأميركي» (الذي يؤمن به فضلوا حسب استشهاده غير المؤثر باللوحة التذكارية على تمثال الحرية الأميركي. أي أن شهادة القلة المؤثرة سياسياً من خريجها تصبح كأنها هي القاعدة السائدة، ويصبح عدم جمع ثروة أو الوصول إلى مواقع وزارية هو الاستثناء). وتعتمد الجامعة في شهاداتها عن نفسها على الأثرياء والساسة الذين يريدون لنا أن نصدق أن الجامعة كانت وراء أسباب «نجاحهم» - بالتعريف الراسمالي.

لكن عندما تسمع مروان المعشر (وكان ركناً بارزاً في النظام الأردني القمعي، وسفيراً في دولة العدو) تتساءل: هل الجامعة الأميركية هي التي دعت الملك الأردني يعتمد على خدماته أم الولاء والطاعة للنظام؟ (ومروان المعشر اعتبر أن اليمين الرجعي، شارل مالك، الذي كان عضواً بارزاً في القيادة السياسية للمليشيات اليمينية في سنوات الحرب، كان رائداً من رؤاد النهضة العربية). وهل تخرّج فؤاد السنهوري من الجامعة وهو الذي دفع به إلى سدة رئاسة الحكومة بل ولاؤه لآل سعود ولآل الحريري؟ طبعاً، إن الجامعة الأميركية هي المكان المناسب لتطويع وتعليب خريجين يتطابقون مع مواصفات الطاعة والولاء الراسمالي. لهذا، فإن الشركات ترغب في توظيف خريجي وخريجات الجامعة في مواقع وسطية فيها. أما المواقع القيادية في الشركات الكبرى في دول الخليج فهي حكر على أولاد الأمراء والشيوخ، وعلى الرجل الأبيض. لا أقلل من مهارة الجامعة الأميركية في توفير عناصر طاعة في المؤسسات الرأسمالية الشرقية والغربية.

يمكن للجامعة أن تتطور وأن تنمو لو تربط برامجها بحاجات المحيط الحقيقية، لكن ليس على أساس الربح وجذب الأموال الخارجية. كما أن السياسة المالية للجامعة يمكن أن تتغير باتجاه تعزيز تمويل الفقراء وتقليص الاعتماد على «وكالة التنمية» التي تستعمل تمويلها للإسكاف بقرارات الجامعة وخرق قوانينها وخصوصية طلابها. أما الرئيس الحالي، فهو برصد المال من أجل المزيد من الأبنية (قد تفوق أكلاف البناء الطبي الجديد النصف مليار دولار المعلنة)، وهو يزيد عدد الطلاب بشكل ذريع (إلى نحو 8800، وهو رقم قياسي مما يقلص نسبة الأساتذة إلى التلاميذ وهو معيار من معايير الجودة في التعليم) من أجل كسب المزيد من المال (بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الأقساط). وتعزيز التعليم الجامعي في بلدنا يحتاج بصورة ماسة إلى التنسيق بين الجامعات الخاصة والرسمية من أجل تنويع الاختصاصات وعدم تكرارها بصورة غير ضرورية، بالإضافة إلى الربط بسياسة حكومية وطنية - أي لا تنتمي إلى سياسة خارجية لدولة ما تتدخل في قرارات سيادية. لكن الطبقة الرأسمالية في بلدنا والعقلية النخبوية تعمد إلى نشر ثقافة النخبوية لترسيخ التفاوت الطبقي، الذي لم يكن يوماً عفويًا - لا هنا ولا هناك.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



للأبحاث في الجامعة). فلماذا الحديث عن جامعة بحثية مع أن الطموح هذا يتطلب بنية أكاديمية بحثية (وحتى حكومية) غير متوفرة في لبنان؟ وسالتُ صديقاً في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت عن تطوّر الأبحاث فيها، فقال إن معظمها هو أبحاث تطبيقية عيادية (وبتمويل من شركات خاصة). وتمويل الأبحاث الأساسية في الجامعة (خصوصاً في كلية الطب) يكاد يكون معدوماً (مع أن لا أرقام موثوقة حول ذلك فيما تذهب أموال «مؤسسة الصحة الوطنية» الأميركية مناصفة تقريباً بين الأبحاث الطبية الأساسية والتطبيقية).

هناك أطباء وأساتذة ماهرون ومهنيون (وماهرات ومهنيات) في الجامعة لكنهم يفتقرون للتمويل البحثي والدعم الأكاديمي المطلوب والبيئة العلمية التي يفترض أن توفرها الجامعة للباحثين والباحثات. كما أن الرؤية المستقبلية للجامعة تعتمد اعتماداً كلياً (وفي هذا يتوافق الرئيس الجديد مع عميد كلية الطب) على بناء أسرة الدرجة الأولى لكسب موارد السياحة

”

الجامعة الأميركية هي المكان المناسب لتطويع وتعليب الخريجين

“

الاستشفائية. والخلاف الأخير بين إدارة مستشفى الجامعة الأميركية وإدارة الضمان الاجتماعي يتعلّق بحجّة الجامعة الدائمة أن لا أسرة لديها إلا من صنف الدرجة الأولى. إن رؤية الجامعة تهمل ربط عمل الجامعة (في كل كليّاتها) بمحيطها العربي وحاجاته، وتختصر همها بكيفية الاستفادة من المرضى الأثرياء من لبنان ومن الدول المجاورة (خصوصاً من العراق حيث تعمل الجامعة على جذب مرضاهم). لكن الصديق في كلية الطب في جامعة هارفرد يرى أن ذلك صعب لأن دول الخليج استقطبت بواسطة المال خبرات علمية ورصدت مبالغ ضخمة (حوّلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن إلى المرتبة الأولى في التصنيفات العالمية بين الجامعات العربية) لفرع مستوى جامعاتها. والجامعة الأميركية، كما ورد في كلام فضلو،